الصباح الاقتصادية
12
العدد 3606 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء غرة رجب 1441 - الموافق 25 فبراير 2020
Tuesday 25 February 2020 - No.3606 - 12 th Year

في ظل النمو القوي للإنفاق الاستهلاكي

«الوطني»: تراجع معدل التضخم إلى 1.5 في المئة بنهاية الربع الرابع

■ ارتفاع معدل تضخم أسعار المواد الغذائية تزامنا مع استمرار تراجع تكاليف الإسكان

■ توقعات بارتفاع التضخم بمعدل متواضع يتراوح ما بين 2-1.5 % في 2020

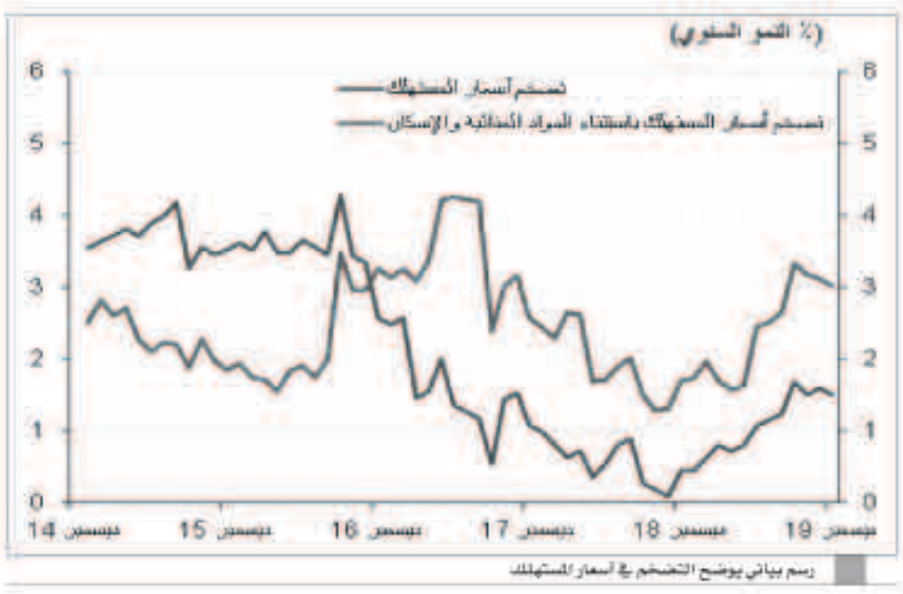

رسم بياني يوضح التضخم في أسعار المستهلك

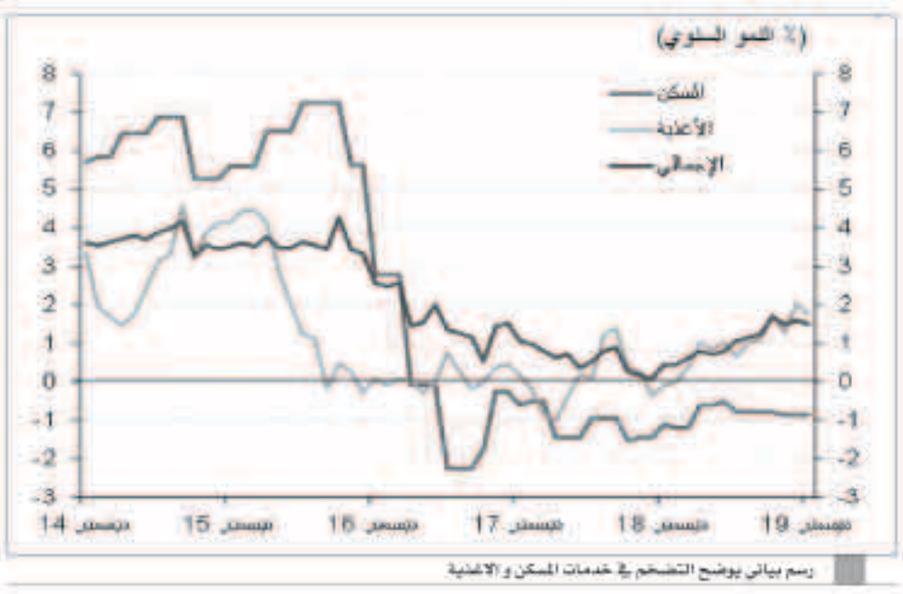

رسم بياني يوضح التضخم في خدمات المسكن والأغذية

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن معدل تضخم أسعار المستهلك تراجع في الربع الرابع من عام 2019، إذ أنهى تلك الفترة مسجلاً نمواً بنسبة 1.5%، على أساس سنوي، مقابل 1.7%،على أساس سنوي،بنهاية الربع الثالث. أما على أساس المتوسط السنوي، فقد ارتفع معدل التضخم إلى 1.1% في عام 2019 مقابل 0.6% فقط في العام 2018، متماشياً مع توقعات بنك الكويت الوطني. ويعزى هذا الارتفاع لنمو التضخم «الأساسي» (الذي يستثني بندي المواد الغذائية والسكن) إلى 2.4% مقابل 1.9%، بدعم من الأداء القوي للإنفاق الاستهلاكي ونمو تكاليف المواصلات بوتيرة أسرع. أما على صعيد المكونات «غير الأساسية»، فبينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية في العام 2019، إلا ان تكاليف الإسكان واصلت تراجعها نتيجة لاستمرار ضعف الإيجارات.

تضخم المواد الغذائية

بلغ معدل التضخم للمواد الغذائية 1.8%، على أساس سنوي، في ديسمبر (قريبا من أعلى مستوياته المسجلة منذ عدة سنوات) وعند نفس مستوى الربع السابق. أما على أساس متوسط سنوي، فقد قفز معدل التضخم للمواد الغذائية من 0.1% فقط في عام 2018 إلى 1.1% في العام 2019 بدعم أساسي من ارتفاع أسعار الأسماك والمأكولات البحرية التي تتسم بالتقلب. وظلت أسعار المواد الغذائية العالمية ضعيفة إلى حد كبير، بما قد يؤدي إلى كبح جماح نمو أسعار المواد الغذائية المحلية والتي تخضع أيضاً للدعم والضوابط السعرية.

وفي المقابل، انخفضت تكاليف السكن بوتيرة ثابتة بلغت -0.9% على أساس سنوي في ديسمبر 2019، وإن كان معدل الانكماش يبدو أنه قد بدأ بالتراجع. وكانت الأسعار ضمن هذا القطاع – والتي يتم اعلانها كل ثلاثة أشهر فقط – ثابتة على أساس ربعي خلال الربعين الثالث والرابع، على التوالي. وقد يكون هذا مؤشرا على استقرار بند المسكن إلى حد ما، والذي شهد أداءً ضعيفا على مدى عدة سنوات نتيجة لزيادة العرض في سوق الشقق. إلا انه بالنظر إلى التقارير التي تشير إلى ارتفاع مستويات المساكن الشاغرة واعتدال مستويات النمو الاقتصادي وتأثير ضعف نمو اعداد الوافدين على جانب الطلب للقطاع السكني، نرى انه من السابق لأوانه توقع ما إذا كان عنصر تكاليف السكن قد تخطى المرحلة الحرجة بشكل حاسم. وعلى أساس متوسط سنوي، انخفضت أسعار خدمات السكن بنسبة 0.8% في العام 2019 فيما يعد تحسناً هاشميا مقابل تراجعها بنسبة 1.1% في العام 2018.

تباين أداء معدلات التضخم

بلغ معدل التضخم الأساسي 3.0% على أساس سنوي في ديسمبر إلا انه سجل تراجعا هامشيا بالمقارنة مع مستوى 3.2% المسجل في سبتمبر. كما بقي التضخم عبر المكونات الأساسية المختلفة منخفضاً خلال الربع الرابع من العام 2019، إذ استقر او تراجع بصفة عامة لمعظم المكونات الأساسية، في حينارتفع معدل تضخم السلع المتنوعة من 2.1% بنهاية الربع الثالث إلى 2.6% (متخطيا مستوى النمو لعام واحد) بنهاية الربع الرابع من العام 2019. وجاءت أقوى معدلات التراجع على مستوى عناصر التعليم (تراجع بنسبة 1.0% ليصل إلى2.9%)، والاتصالات (تراجع بنسبة0.9% ليصل إلى4.5%) والنقل (تراجع بنسبة 0.6% ليصل إلى3.9%). وفي ذات الوقت، كان معدل التضخم لعناصر الملابس والأحذية والترفيه والمطاعم ثابتاً دون تغيير يذكر.

ارتفاع معدل التضخم

من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم بشكل متواضع ما بين 1.5 إلى 2% خلال العام 2020 في ظل تراجع الضغوط الناجمة عن مكون خدمات السكن بينما يظل تضخم المكونات الأساسية بما في ذلك الملابس والأحذية والسلع المنزلية والسلع المتنوعة ثابتا لأسباب منها استمرار نمو الإنفاق الاستهلاكي. إلا ان نمو الأسعار سيكون محدودا على خلفية تواضع مستويات النمو الاقتصادي واستقرار أسعار النفط.

■ نمو «المكونات الرئيسية» يساهم في ارتفاع التضخم خلال 2019

ضربة «فيروسية» تطيح بمؤشرات البورصة الكويتية

هبوط جماعي للمؤشرات

واصلت المؤشرات الكويتية أمس الاثنين، تراجعها للجلسة الثانية على التوالي، بالتزامن مع الإعلان صباحاً عن كشف 3 حالات مصابة بفيروس كورونا المستجد ضمن قائمة العائدين من مدينة مشهد الإيرانية.

كانت وزارة الصحة الكويتية أعلنت صباحاً، أن الفحوصات الأولية التي أجريت للقادمين من المدينة الإيرانية أسفرت عن وجود 3 حالات تحمل نتائج مؤكدة بإصابتهم بفيروس (كورونا المستجد COVID19).

ومع تداول أخبار الإصابة على مواقع التواصل الاجتماعي، بدأت المؤشرات الكويتية في التراجع بحدة عما كانت عليه في بداية التعاملات، لتتفاقم الخسائر رويداً رويداً حتى اللحظات الأخيرة من جلسة أمس.

وأنهى المؤشر العام للبورصة الكويتية التعاملات متراجعاً 1.6 بالمائة، وهبط الأول 1.73 بالمائة، وانخفض المؤشران الرئيسي و"رئيسي 50" بنسبة 1.25 بالمائة و1.27 بالمائة على الترتيب.

وزادت سيولة البورصة أمس 143.6 بالمائة إلى 45.43 مليون دينار مقابل 18.65 مليون دينار بالأمس، كما ارتفعت أحجام التداول 88.6 بالمائة إلى 214.81 مليون سهم مقابل 113.93 مليون سهم بجلسة أمس الأول.

وقال مستشار التحليل الفني لأسواق المال، إبراهيم الفيلكاوي بالقول: إنه لا يمكن إغفال تأثير فيروس كورونا على الوضع الصحي قبل الاقتصادي، ومَن يتجاهل هذا الأمر "يُغالط نفسه بمزيد من التفاؤل".

وتابع الفيلكاوي بالقول: "بعد عزل الصين، أكبر دولة وهي تقريباً المصدر الأساسي لـ 90 بالمائة من المنتجات الاستهلاكية، وكذلك إعلان دول عديدة لحالة استنفار وإغلاق حدودها مع جيرانها، نجد هناك من يقلل من تأثير الفيروس وهو أمر غير مقبول".

بالعودة للتداولات، هبطت مؤشرات 11 قطاعا بنهاية اليوم يتصدرها التكنولوجيا بنسبة 9.87 بالمائة، يليه الاتصالات بواقع 2.77 بالمائة، ثم العقارات 2.03 بالمائة، بينما لم تشهد البورصة ارتفاعاً لأي قطاع مدرج. وجاء سهم "التمدين الاستثمارية" على رأس القائمة الحمراء بانخفاض قدره 9.91 بالمائة، فيما تصدر سهم "فيوتشر كيد" القائمة الخضراء مرتفعاً بنحو 5.83 بالمائة.

وحقق سهم "بيتك" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 8.37 مليون دينار متراجعاً 1.49 بالمائة، بينما تصدر سهم "أهلي متحد – البحرين" نشاط الكميات بتداول 7.85 مليون سهم متراجعا 2.11 بالمائة.

ارتفاع التبادل التجاري بين الكويت والاتحاد الأوروبي في 2019

أظهرت إحصاءات أوروبية رسمية أمس ارتفاع اجمالي التبادل التجاري بين الكويت والاتحاد الأوروبي الى 9ر12 مليار يورو (9ر87 مليار دولار) خلال العام الماضي على اساس سنوي مقابل 8ر92 مليار يورو (9ر65 مليار دولار) في عام 2018.

وذكر مكتب الإحصاءات الأوروبي (يوروستات) في بيان ان قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من الكويت بلغت 3ر19 مليار يورو (3ر45 مليار دولار) خلال الفترة الممتدة من يناير الى ديسمبر الماضيين مقارنة بـ3ر28 مليار يورو (3ر55 مليار دولار) بالفترة ذاتها لعام 2018.

في المقابل وصلت قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الكويت 5ر93 مليار يورو (6ر41 مليار دولار) في الفترة من يناير الى ديسمبر 2019 مقارنة بـ5ر64 مليار يورو (6ر10 مليار دولار) في نفس الفترة من العام الذي سبقه.

ويمثل كل من الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد ذات الصلة الجزء الأكبر من واردات الاتحاد الأوروبي من الكويت فيما تعتبر الآلات ومعدات النقل والمواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة أهم عناصر تصدير الاتحاد إلى الكويت.

خسائر «الراي» السنوية تتراجع إلى 3.5 ملايين دينار

أظهرت البيانات المالية لشركة مجموعة الراي الإعلامية تراجع خسائر الشركة في العام الماضي بنسبة 83.3 بالمائة على أساس سنوي.

وبحسب نتائج الشركة ببورصة الكويت أمس الاثنين، بلغت خسائر العام الماضي 3.54 مليون دينار (11.58 مليون دولار)، مقابل خسائر 2018 البالغة 21.18 مليون دينار (69.26 مليون دولار).

وحققت الشركة خسائر بقيمة 3.32 مليون دينار في الربع الرابع من العام الماضي، مقابل خسائر بنحو 21.66 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2018، بانخفاض نسبته 84.7 بالمائة.

وقالت "الراي" في بيان للبورصة إن الخسائر تعود إلى الانخفاض العام في السوق الإعلاني المحلي، وانخفاض قيمة الشهرة بمبلغ 3.367 مليون دينار وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية (36)، وانخفاض قيمة الموجودات.

وارتفع سعر السهم بنسبة 5.43 بالمائة خلال تعاملات جلسة أمس إلى 36.9 فلس.

«نفط الكويت» تعلن بدء تشغيل مشروع النفط الثقيل شمال البلاد

أعلنت شركة نفط الكويت أمس الاثنين، بدء تشغيل مشروع النفط الثقيل في شمال البلاد، والذي يُعد أضخم مشروع نفطي لدى الشركة.

وقالت الشركة في بيان على حسابها الرسمي في تويتر، إن التشغيل جاء نتيجة للجهود التي بذلها جميع العاملين في الشركة للوصول إلى هذا اليوم التاريخي الذي يصادف الاحتفالات بالأعياد الوطنية.

وتستهدف المرحلة الأولى إنتاج 60 ألف برميل يوميا من جنوب الرقة ونحو 15 ألف برميل من (أم النقا)، حسب بيانات سابقة.

ويأتي تطوير النفط الثقيل في شمال الكويت ضمن استراتيجية الكويت 2040 لإنتاج النفط الثقيل بنحو 430 ألف برميل يوميا من حقلي جنوب الرقة وأم النقا.

وتأسست نفط الكويت في عام 1934، وتُعد إحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، ويتمثل دورها الرئيسي في استكشاف وتطوير وإنتاج النفط والغاز بالبلاد.

«أسواق المال» تقر نشر عرض استحواذ «الخير» على أسهم «أركان»

اجتماع سابق لشركة أركان الكويت العقارية

وافقت هيئة أسواق المال الكويتية، على نشر مستند عرض الاستحواذ الإلزامي المقدمة من شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم على جميع الأسهم المتبقية في شركة أركان الكويت العقارية.

وقالت «أركان» في بيان للبورصة الكويتية أمس الاثنين، إن السعر المقدم بالعرض يبلغ 82.4 فلسا للسهم، علما بأن فترة التجميع تبدأ في 10 مارس 2020 وحتى 9 أبريل 2020.

وأوضحت «أركان» أنه تم تعيين شركة الصفاة للاستثمار مُديراً لعملية الاستحواذ الإلزامي.

وأكدت «الخير العالمية» في منتصف ديسمبر الماضي، التزامها بتقديم عرض استحواذ إلزامي على الأسهم المتبقية في «أركان».

وقالت «الخير» آنذاك إن التأكيد بتقديم العرض الإلزامي يأتي بعد استحواذ الشركة رسميا على نسبة 35.876 بالمائة من رأسمال «أركان».

ويبلغ رأسمال «أركان» نحو 25.115 مليون دينار موزعا على حوالي 251.15 مليون سهم بقيمة اسمية تبلغ 100 فلسا للسهم. وأنهى سهم «أركان» جلسة أمس بالبورصة مُتراجعا 1.21 بالمائة عند سعر 81.9 فلساً، وذلك بتداول 84.21 ألف سهم بقيمة 6.8 ألف دينار.